عرض ومراجعة كتاب:

دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل للدكتورة هبة جمال الدين محمد العرب

View and review a book:

The role of think tanks in public policy-making: a case study of Israel by Dr. Heba Jamal al-Din Muhammad al-Arab

إعداد: د. سلامة بوشامة: باحث ما بعد الدكتوراه، تخصص القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، المغرب

Prepared by: Dr. Salama Bouchama: Post-doctoral researcher, Public law and political science, Hassan II University, Morocco.

Email: salama.bouchama@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة وعرض لكتاب دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل للكاتبة د. هبة جمال الدين محمد العرب، وتنبع أهمية هذه الورقة كون أنَّها تقدم عرضاً لواحد من أهم الكتب التي تحدثت عن صناعة السياسة العامة في إسرائيل في حدود علم الباحث، من خلال التطرق لأهم مضامين الكتاب من حيث التقسيم الذي اعتمدته الكاتبة وأهم المحاور الذي تناولها الكتاب، بالإضافة لمناقشة المنهج المعتمد وعلاقته بالنتائج المتوصل إليها، وكذا تقديم أهم النتائج والاستنتاجات، وبعض الدروس المستقاة من قراءة الكتاب، خاصة وانه يتناول بالبحث ظاهرة ممتدة ومتشعبة ومؤثرة في واقع المجتمع العربي.

الكلمات المفتاحية: مراكز الفكر، السياسة العامة، صنع السياسة العامة، صنع القرار السياسي، الاحتلال الإسرائيلي، القضية الفلسطينية.

Abstract:

This paper aims to provide a reading and presentation of the book on the role of think tanks in public policy-making: Israel Case Study by Dr. Heba Jamal al-Din Muhammad al-Arab .The importance of this paper stems from the fact that it presents one of the most significant books on public policy-making in Israel, as far as the scholar is aware, by addressing the content of the book in terms of the division adopted by the author and the main focus of the book, as well as by discussing the approach adopted and its relationship to the results obtained, as well as the main findings and conclusions, and some lessons learned from reading the book.

Keywords: Think tanks, Public policy, Public policy-making, Political decision-making, Israeli occupation, Palestinien cause.

المقدمة:

يعتبر البحث العلمي أحد أهم أعمدة رفعة الأمم ونهضتها، فلا يمكن تصور أي إقلاع حضاري بدون مداخل علمية، والتي يعد مفتاحها البحث العلمي الرصين، وإن شغل الباحث العلمي الفرد (فيلسوف/ مفكر/ عالم) مكانة مركزية ضمن عملية البحث العلمي البشري، فإن تعقد الحياة البشرية وظواهرها وكذا تطور الحقول المعرفية وتعددها فرض الاشتغال في إطار جماعي مشترك، ما راكم لمأسسة البحث العلمي المتعدد التخصصات من خلال الجامعات أو مراكز الفكر والأبحاث والدراسات الحكومية والخاصة، هذه الأخيرة التي أضحت تضطلع بدور ريادي في عملية صنع القرار السياسي والسياسات العمومية بشكل عام إلى جانب الفاعلين التقليدين (برلمان، حكومة).

ويحدد براديغم (نموذج معياري) السياسات العمومية مجموعة مستويات لنجاعة الأنظمة السياسية، من أهمها تحليل مضمون السياسات العمومية المتخذة والوقوف عند أولويات الفاعل فيها ومدى تكاملها وارتباطها بسياسات أخرى، وكذا رصد وتحليل عملية التنفيذ من خلال الكشف عن طبيعة الأجهزة التي تقوم بالتنفيذ وآليات عملها، ومن هنا تأتي أهمية الكتاب الذي بين أيدينا، والذي هو في الأصل أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، ناقشتها الباحثة "هيبة جمال الدين محمد العرب" سنة 2014 بجامعة القاهرة، وهو كتاب يحاول دراسة نجاعة النظام السياسي الإسرائيلي من خلال تحليل دور مؤسسات الفكر الإسرائيلية في صنع السياسات العمومية للنظام السياسي القائم بإسرائيل.

تعريف بالكاتبة:

تعد الكاتبة باحثة في العلوم السياسية والمستقبليات بمعهد التخطيط القومي المصري، وهي حاصلة على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وهي وعضو بالمجلس المصري للشؤون الخارجية، ومديرة التنمية في مؤسسة مصر الخيرية، وتعد أحد المتخصصين العرب في الشؤون الإسرائيلية، حيث صدرت لها –بالإضافة للكتاب الذي بين أيدينا- مجموعة من الدراسات والأبحاث حول بعض القضايا الإسرائيلية، من بينها: أزمة اليسار الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات، والاستراتيجية الإسرائيلية من أجل البقاء سنة 2017م، وكذا السياسات التعليمية في إيران وإسرائيل: مقاربة عربية سنة 2019م، كما أنها مهتمة بدراسة العلاقات العربية في بعدها الدولي، حيث لها إصدار حول العلاقات الصينية – العربية ومفهوم المصير المشترك سنة 2020م، كما أنَّ لها إصدار قامت بكتابته خلال السنة المنصرمة بوسومة ب: الدبلوماسية الروحية والمشترك الإبراهيمي، المخطط الاستعماري للقرن الجديد، وهو الكتاب الذي صدر بعد كتابها الذي تناول موضوع:

الدبلوماسية الروحية: إشكاليات وسياسات مقترحة لصانع القرار سنة 2018م، ولها العديد من المقالات حول الشؤون الإسرائيلية والعربية منشورة بعدة مجلات عربية وأجنبية.

تعريف بالكتاب وأهميته:

الكتاب في الأصل–كما سبقت الإشارة- أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، ناقشتها الكاتبة سنة 2014 برحاب جامعة القاهرة، تحت إشراف كل من الدكتور علي الدين هلال والدكتور كمال المنوفي، وهو صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في سبتمبر 2015 ببيروت، وذلك في إطار سلسلة أطروحات الدكتوراه تحت عدد 117، والكتاب من الحجم المتوسط، ويقع في 275 صفحة، به ثلاث فصول رئيسية بالإضافة لملخص ومقدمة وخاتمة.

وتهدف الدراسة إلى اختبار التأثير المتبادل ما بين مراكز الفكر ومحيطها السياسي (النظام السياسي) من خلال دراسة حالة التجربة الإسرائيلية، لما توليه من أهمية لمراكز الفكر، ولما لها هي (دولة إسرائيل) من تأثير في التاريخ السياسي المعاصر للوطن العربي، بل وبما تشكله من تحديات على حاضر ومستقبل المنطقة التي وجدت فيها. وبالتالي فالدراسة إن هدفت إلى اختبار فرضية محددة فإنها حاولت استثمار ذلك لاغناء المكتبة العربية بمرجع مهم يسبر أغوار النظام الإسرائيلي.

فأهمية الدراسة التي قامت بها الباحثة، لا تقف عند مجرد فهم آليات صنع السياسات العمومية في إسرائيل من خلال دراسة أدوار الفاعلين غير الرسميين فيها (مراكز الفكر) ولكنها تلفت الانتباه إلى إحدى أهم مقومات القوة لدى الكيان الإسرائيلي، والمتمثلة في الارتكاز على البحث العلمي واستثماره بما يخدم أجندته الصهيونية، والذي على مؤسساتنا الفكرية والبحثية الرسمية وغير الرسمية فهمها.

المضامين:

بالإضافة إلى خلاصة للكتاب ومقدمة والخاتمة، جاء الكتاب مقسما إلى ثلاث فصول، حيث عنونت الباحثة الفصل الأول ب: "دور مراكز الفكر في التأثير في عملية صنع السياسات بإسرائيل"، والذي ضم ثلاث محاور أساسية، استهدف الأول الحديث عن الإطار المجتمعي لمراكز الفكر من خلال التطرق للإطار الإيديولوجي والفكري، والآخر السياسي (أي الهيكل المؤسسي للدولة ومؤسسات صنع السياسات العامة)، في حين تناول المحور الثاني "خريطة مراكز الفكر الإسرائيلية واهتماماتها"، وهو المحور الذي حدد مختلف أنواع مراكز الفكر الإسرائيلية وتصنيفاتها من حيث الاستقلالية أو التبعية لجهات معينة (جامعات/ حكومة/ أحزاب سياسية)، أما المحور الثاني المعنون

ب: "تأثير مراكز الفكر في عملية صنع السياسة العامة بإسرائيل، فقد وقف على عناصر القوة لمراكز الفكر الإسرائيلية، من خلال التطرق لمجموعة عناصر كالقدرة على الاستمرار عبر الزمن، والقدرة على توظيف موارد بشرية متخصصة، وتنويع مصادر التمويل، وكذا التشبيك مع نخب وشخصيات مؤثرة، بالإضافة إلى السمعة الأكاديمية، لتختتم الباحثة هذا المحور بدراسة لنموذج تطبيقي، من خلال رصد توصية لمراكز الفكر وجدت طريقها لصانع السياسة العمومية.

أما الفصل الثاني، فقد وقف بالتحليل على نموذج من مراكز الفكر الإسرائيلية "المستقلة" وهو معهد السياسة والإستراتيجية، من خلال التطرق لسيرورته منذ النشأة، وقد قسمت الباحثة هذا الفصل لسبعة محاور، أحاطت من خلالها المعهد بالدراسة بالتطرق لنشأته وأجنداته البحثية، وبنيته وتشكيلته البشرية والهيكلية، وكذا مصادر تمويله وامتداداته المختلفة، وقد خصص المحورين السادس والسابع للوقوف على الاهتمامات البحثية للمعهد المدروس، خاصة من خلال مؤتمره السنوي الموسوم ب " مؤتمر هرتسيليا". ويمثل هذا الفصل معيار لقياس التأثير الذي قامت به الباحثة من خلال تحليل مدى مطابقة اهتمامات المعهد مع مخرجات السياسة العمومية (خاصة الحكومية) وهو ما تناولته في الفصل الأخير.

فقد جاء الفصل الثالث معنونا ب "مقارنة بين رؤية المعهد والسياسات الحكومية" وقد تناول بالبحث رؤية المعهد حول "معاداة السامية الجديدة" (أي إنكار حق إسرائيل في الوجود ككيان استعماري استيطاني يقوم على الاضطهاد العرقي)، ومختلف الخطوات والتكتيكات والاستراتيجيات التي يوصي بها من أجل الدفع بالتصدي لما يراه حملات معاداة السامية الجديدة، وقد قامت الباحثة في المحور الثاني من هذا الفصل بمقارنة السياسة الحكومية الإسرائيلية في إطار التصدي "لمعاداة السامية الجديدة" بما وضعه المعهد من خطط واستراتيجيات، من خلال دراسة بعض البرامج الحكومية والقوانين والقرارات، وكذا الأدوات التنظيمية لمواجهة ما يعتقدونه حملات لمعاداة السامية الجديدة.

المنهجية:

يهدف الكتاب إلى فحص تأثير مراكز الفكر في صناعة السياسات العمومية، وذلك بالاعتماد على دراسة الحالة أو النموذج، لذا فقد اختارت الباحثة نموذج حالة مراكز الفكر الإسرائيلية، وقد ضيقت من الحالة من خلال دراسة حالة معهد السياسة والإستراتيجية، واختبار تأثيره على السياسة العمومية الحكومية عبر دراسة ظاهرة معاداة السامية الجديدة، باعتبارها أم القضايا التي أهتم بها المعهد منذ تأسيسه. وذلك عبر إجراء مقارنة ما بين أهم توصيات المركز والخطط التي يعلنها في

أعماله البحثية (خاصة مخرجات مؤتمر هيرتسيليا) فيما يخص التصدي "لمعاداة السامية الجديدة" وما اتخذته حكومة النظام الإسرائيلي من إجراءات في هذا الاتجاه، أي أن الكتاب يقيس تأثير المعهد في السياسات العمومية من خلال قياس مدى مطابقة تصوراته حول قضايا الشأن العام بالسياسة المتخذة في تلك القضايا من طرف الجهاز الحكومي.

ورغم اعتماد الكتاب على منهج دراسة الحالة، فإنه يعلن ما من مرة عن صعوبة رصد مدى تأثير مراكز الفكر على صناعة السياسة العمومية داخل إسرائيل، لذا نرى أنه كان بالإمكان الاستعانة بمقترب تحليل النظم الذي طوره "دافيد ايستون" في العلوم السياسية، والذي يدرس النظام السياسي من خلال أنساقه ضمن الدائرة السياسية المتكاملة، حيث تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات، ثم العلبة السوداء وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الراجعة بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات، وهو مقترب يساهم في تحليل السياسات العمومية من خلال دراسة كل المدخلات (تأثير مراكز الفكر في حالة الكتاب المراجع) وكذا المخرجات (السياسة العمومية) والتغذية الراجعة (تأثير الحكومة على مراكز الفكر) لتقريب ما يعتمل ضمن العلبة السوداء (المتدخلين المباشرين في صنع السياسة العامة/ مساطر صناعة القرار السياسي). ويبقى الاختيار المنهجي للكتاب يجيب عن مجموعة أسئلة وإشكالات، خاصة تلك التي تتعلق بالدراسة نفسها، حيث أنها دراسة مؤَسّسَة بشكل متخصص لتحليل دور مراكز الفكر الإسرائيلية في صنع السياسيات العمومية للنظام السياسي الإسرائيلي، أمام ضعف الإنتاج الفكري الذي يتناول إنتاجات تلك المؤسسات، وهو ما حذا بالباحثة إلى الاستعانة بتقنية المقابلة لسد الفراغات المحتملة، حيث قامت بمجموعة مقابلات مع بعض المتخصصين في الشؤون الإسرائيلية والأمنية.

وتجدر الإشارة، أن الكتاب استخدم حقلا دلاليا "عربي/قومي" يمتح من القاموس الوطني العربي، باعتباره النقيض للحقل الدلالي لما تكرسه الصهيونية كحركة وإيديولوجية مناقضة ذات بنية احلالية استيطانية، خاصة وأن مراكز الفكر الإسرائيلي –ورغم ما تعتمده من وسائل البحث العلمي الموضوعي- تهدف في الأخير إلى تأبيد الوجود الإسرائيلي بمحيط معاد لها عبر الاعتماد على نواميس العلم والمعرفة.

نتائج واستنتاجات:

استمرارا للنهج الذي اعتمدته الحركة الصهيونية منذ بداياتها الأولى، والمعتمد أساسا على القيام بجمع المعلومات واستثمار المعارف والعلوم ومختلف العلاقات في مختلف المجالات من أجل شئ واحد هو تأمين "الوجود" الصهيوني، بقي النظام الإسرائيلي وفيا لهذا النهج، حيث تطور بشكل

مُمَأسس في إطار مؤسسات للفكر والبحث العلمي، والتي تمتاز بعناصر للقوة تجعلها قادرة على الاستمرار والاضطلاع بمهامها، كما تمتاز بالتنوع من حيث اختصاصاتها واهتماماته، ومن حيث بعدها أو قربها من صانع القرار السياسي، إلا أنها تشترك في هدف واحد وهو البحث في كل ما يمكنه أن يهدد الوجد الإسرائيلي وتأمين هذا الوجود.

وإن كانت خلاصة الكتاب حول مدى دور مراكز الفكر الإسرائيلي في صنع السياسة العامة بإسرائيل قد اعتمدت –من اجل القياس- مدى مطابقة توصيات هذه المراكز مع مخرجات السياسة العمومية، مع التأكيد على نسبية هذا القياس، باعتبار تعقد عملية إنتاج وصناعة السياسة العامة، فإنه يمكن قياس هذا التأثير ببرهان الخلف من خلال قياس مدى اهتمام الفاعلين في صناعة السياسات العمومية بمراكز الفكر، وهو ما يبدو جليا من خلال مختلف صفحات الكتاب، وبالتالي تتكرر نتيجة تأثير مراكز الفكر في صناعة السياسات العمومية بإسرائيل.

كما أنه يمكن قياس هذا التأثير على مستوى الزمن الراهن، فالكثير من التوصيات والأفكار التي تحدثت عنها مراكز الفكر الإسرائيلي فيما يخص قضاياها الكبرى (علاقات دولية، تكتيكات إقليمية، سياسات داخلية اجتماعية واقتصادية) نلاحظها ضمن مخرجات السياسات العامة الإسرائيلية، فيكفي أن نعطي مثال عن تطوير العلاقات الإسرائيلية الروسية وتقويتها وكذا تقوية العلاقة مع بلدان أمريكا الشمالية ومع الاقتصاديات العالمية الصاعدة، وتطبيع العلاقات مع بعض البلدان العربية، والاستمرار في سياسات التصدي "لمعاداة السامية الجديدة".

وقد شكَّل الكتاب فرصة للوقوف على مدى امتداد البنية العسكرية والأمنية حتى ضمن المؤسسات الفكرية والعلمية، بل وتحكمها في توجهات هذه المؤسسات، ما يؤكد نظرية الاعتماد المفرط للنظام الإسرائيلي على القوة وعناصرها كعقيدة مؤسسة للصهيونية. ويؤكد الطبيعة الشبه عسكرية للمجتمع والنظام الإسرائيلي.

من جانب آخر، تعطي النتائج البحثية لمراكز الفكر الإسرائيلية صورة عن مختلف المشاكل التي تعتري المجتمع الإسرائيلي ونظامه السياسي، وتبرز الوجه الحقيقي بعيدا عن أي تجميل ممنهج لهذه الصورة، كما تعطي فكرة عن طبيعة السياسة الحقيقية للنظام الإسرائيلي وتوجهاته ضمن العلاقات الدولية، وما يحكم هذه التوجهات من خلفيات برغماتية ونفعية، كما توفر مادة علمية مهمة من دراسات الآخر حول مجتمعاتنا وأنظمتنا السياسية، والتي يمكن استثمارها ضمن أبحاث "الاستشراق المضاد".

على سبيل الختم:

يذكرنا هذا الكتاب بالأبحاث والدراسات الاستشراقية، وكذا بأبحاث المدرسة الكولونيالية، خاصة في الشق الذي تحدث فيه عن نتائج دراسة مراكز البحث الإسرائيلية المختلفة حول الشؤون والقضايا العربية وبعض الظواهر الاجتماعية والسياسية بالوطن العربي، مما يطرح التساؤل ذاته الذي طرح مع بروز الدولة الوطنية: ما إمكانية الاستفادة من تلك الدراسات لفهم مجتمعاتنا وظواهرنا السياسية رغم النظرة الاستعلائية التي طبعتها؟ وهل يمكن أن ترى العين الاصطناعية ما لا تراه العين الطبيعية؟ ونطرح نحن سؤال آخر: هل سيتكرر إهمالنا لدراسات الآخر ؟ فنخلف موعدنا مع التاريخ بشكل متكرر !.

كما نطرح سؤال محوري وراهن، يتمثل في مدى وجود رؤية إستراتيجية وعلمية لكل سياسات التطبيع؟، خاصة الأكاديمي منه، فإذا كان التطبيع السياسي تتحكم فيه عوامل قد تكون ظرفية، وقد تساهم عوامل مستجدة في التأثير على مساراته ضمن فضاء العلاقات الدولية المضطرب، أو قد تكون له "مبررات" في إطار حياة الدولة (اتفاقيات دولية)، فإن التطبيع "الفكري" قد تكون له نتائج عكسية، خاصة إذا ما علمنا أن الفكرة الصهيونية وما تعيشه من توجس من المستقبل وخوف وجودي تتجه دائما نحوى طمس التاريخ وإعادة تفسيره وفق ما يؤبدها من خلال مختلف أدواتها (مراكز الفكر مثلا)، وإذا ما علمنا كذلك أن منطلقات التطبيع الفكري خاطئة (منطلق التطبيع السياسي) ومنهجيته أخطر، حيث لا ينطلق من الندية الفكرية والعلمية، بل من منطلقات اخضاعية وتبعية، ومن نظرة دونية/ مازوشية تقدس الآخر وتحتقر الذات.

لذا، فإن الحاجة لتقديس العلم والاهتمام بمراكزه ومعاهده والمهتمين به في جميع المجالات هي الوسيلة المثلى لفهم أنفسنا أولا وفهم الآخر ثانيا، وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، والتأسيس لمجتمعات ودول ناجعة في التفاعل مع تحديات الحاضر والمستقبل. وحجز المقعد في مسار التاريخ إلى جانب الأمم والشعوب الأخرى.

الدروس المستفادة:

ونحن نقرأ الكتاب، نفهم بعض قواعد المعركة الوجودية التي ترسمها النخبة الإسرائيلية (عسكرية/أكاديمية) والمتمحورة بشكل أساسي حول استثمار ما يوفره العلم والمعرفة في تأبيد الاحتلال وطمس الحقائق التاريخية والواقعية، وهو ما يظهر بشكل جلي من خلال النموذج الذي ساقته الكاتبة والممثل في "التصدي لمعاداة السامية الجديدية" وكيف تتحول كل الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل إلى حق الدفاع عن النفس في إطار مواجهة معاداة السامية الجديدة، بل أضحت هذه الأخيرة مشجب لمحاصرة كل الأصوات المناهضة لسياسات إسرائيل اللاشرعية والمنافية للقوانين المؤطرة لوجودها كقوة احتلال.

كما يتبين التأثير المتبادل ما بين صانع السياسة العمومية بإسرائيل ومراكز الفكر المختلفة (مستقلة/ حكومية)، ضمن المجال المحدد الهادف إلى ضمان الوجود الإسرائيلي في محيط معاد ورافض لهذا الوجود، وامتداد البنية العسكرية والأمنية الإسرائيلية ضمن مراكز الفكر المهمة وإن كانت مستقلة (نموذج معهد السياسة والإستراتيجية).

أهمية الواقع العربي، كموضوع للبحث من طرف مراكز الفكر الاسرائيلية، وتشريح هذا الواقع، ثم وضع الخطط والتوصيات من أجل استثماره بما يخدم الفكرة الصهيونية، بل بما يحولها من فكرة منبوذة إلى فكرة مقبولة لدى النخب والجمهور.

يمكن لما توفره مراكز الفكر الإسرائيلي، من دراسات وأبحاث أن تكون مادة للبحث والدراسات العربية حول القضايا الإسرائيلية (الاهتمامات الإسرائيلية) وكذا حول الرؤية الإسرائيلية حول القضايا العربية (اهتمامات الآخر)، وستكون هذه الدراسات (العربية حول الشؤون الإسرائيلية) فعالة إن هي نشرت على شاكلة أوراق السياسيات من أجل تنوير صانع القرار السياسي بالبلاد العربية بالرؤية الحقيقية لإسرائيل بعيدا عن المجاملات الدبلوماسية.

إن الأهمية التي توليها إسرائيل للعلم والمعرفة، لا يجب أن يضاهيها إلا اهتمام مضاعف من لدن مؤسساتنا المختلفة، فالتدافع العلمي والأكاديمي، وإن كان يتمظهر بمظهر التدافع الناعم، إلا أنه المبتدأ والمنتهى في أي صراع حضاري، بل إنه المحدد الحاسم في وجود الأمم.